الأمم المتحدة

EP

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة

Distr.
LIMITED
UNEP/OzL.Pro/ExCom/41/79
23 November 2003

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الحادي والأربعون
مونتريال ، **17** – **19** كانون الأول/ديسمبر

عمل اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية واللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات

(المقرر 52/40)

مقدمة

1- أن اللجنة التنفيذية ، في اجتماعها الـ 40 في يوليه 2003، نظرت في ورقة عمل مقدمة من الأمانة بشأن إعادة تنظيم عمل اللجنة ولجنتيها الفرعيتين ، في سبيل استيعاب التغيرات المستجدة في تشغيل الصندوق المتعدد الأطراف . ونتيجة للمناقشة قررت اللجنة التنفيذية أن اللجنة نفسها وليس هيئتيها الفرعتين في حاجة إلى أن تناقش وتبت في مستقبل كل قضية مثل تخطيط الموارد وتخصيصها، ورصد امتثال البلدان ومساعدة البلدان . وفي الوقت نفسه ، قررت اللجنة التنفيذية أن تنيب إلى الأمانة ، في تشاور مع الوكالات المنفذة ، الشؤون الإدارية التي من قبيل إعادة الأرصدة من المشروعات التي تم إنجازها وتبليغ النتائج حسب مقتضى الحال (المقرر 52/40).

2- كانت اللجنة التنفيذية أيضاً على علم بالعدد المتزايد بسرعة للخطط المتعددة السنوات في محفظة الصندوق المتعدد الأطراف وفي وقعها الاحتمالي على عمل اللجنتين الفرعيتين . وفي الوقت نفسه كانت اللجنة التنفيذية تسلم بأهمية هذه الخطط للمجهود الوطني في مجال الامتثال وبمسؤولياتها كفالة الاشراف الوافي على تلك الخطط . وحذرت اللجنة من أية عملية إعادة هيكلة ينبغي أن تكون لمدة اختبارية قدرها سنة واحدة ، كي يسمح ذلك بالاستعراض وبالتصحيح .

3- كان لدى اللجنة التنفيذية اقتراحان من أعضائها عن كيفية إعادة تنظيم أعمال اللجنتين الفرعيتين . فالإقتراح الأول كان إلغاء اللجنتين الفرعيتين والسماح للجنة التنفيذية بأن تتداول وتبت في جميع القضايا المقدمة إليها . وكان من المقترح عقد فريق عامل يعقده رئيس اللجنة التنفيذية كي يستعرض ويوصي بأية أمور ذات طبيعة معقدة وتقتضي زمناً طويلاً . والاقتراح الثاني كان الحفاظ على اللجنتين الفرعيتين الدائمتين ولكن مع إعادة تنظيم برامج عملهما وتنقيح شروط تكليفهما إذا لزم الأمر . وكان من المقترح أن يكون للجنتين الفرعيتين بعد إعادة تنظيمهما عبء عمل متوازن وأن تقل الازدواجية بينهما إلى أبعد حد . وتبعاً لذلك قررت اللجنة التنفيذية أن تطلب من الأمانة إعداد وثيقة ينظر فيها الاجتماع الـ 41 ، تتضمن مزيداً من استكشاف الخيارات الرامية إلى إعادة هيكلة عمل اللجنة ولجنتيها الفرعيتين ، لاسيما النظر في القضايا المتعلقة بالاستبقاء اللجنتين الفرعيتين ولكن مع إعادة النظر في شروط تكليفهما أو وظائفهما (المقرر 52/40) .

4- في سبيل الوفاء بالتكليف الصادر إليها ، قامت الأمانة ، في هذه الورقة ، بتحليل الاقتراحين المقدمين من أعضاء اللجنة التنفيذية ، أي إلغاء اللجنتين الفرعيتين أو الحفاظ على الوضع الحالي مع إدخال تصحيحات عليه . وحيث أن اللجنة التنفيذية قد أنشأت اللجنتين الفرعيتين في سنواتها الأولى للمساعدة على إدارة عبء العمل الآخذ في الاتساع في مجال استعراض المشروعات والإشراف على البرنامج ، فمن المنطقي النظر في استمرار بقاء اللجنتين الفرعيتين في سياق عبء العمل المتطور الواقع على عاتق اللجنة التنفيذية ككل وعلى اللجنتين الفرعيتين . ويبدأ التحليل من جداول أعمال اللجنتين الفرعيتين وهو يتضمن تقييماً لعبء العمل الحالي والمتوقع تحت كل بند من البنود المذكورة . والتحليل نفسه مطبق على جدول أعمال اللجنة التنفيذية . ثم تقوم الأمانة بوضع الاقتراحين المتعلقين بإعادة الهيكلة في نطاق برنامج العمل المتطور للجنة التنفيذية ولجانتيها الفرعيتين ، لتقييم الكيفية التي يمكن بها أن يفي كل اقتراح بإحتياجات المستقبل للجنة . ويستعمل ذلك التقييم معايير مثل الكفاءة في إنجاز جداول الأعمال والمشاركة في صنع القرار وتفادي الازدواجية وإدخال التصحيحات اللازمة . وأخيراً تقدم الأمانة النتائج التي استخلصتها .

5- لا يدخل في اختصاص هذه الورقة معالجة موضوع الوتيرة الزمنية لعقد اجتماعات اللجنة التنفيذية ، ومن المفترض أن الوتيرة الحالية المتمثلة في عقد 3 اجتماعات في السنة سوف تستمر .

برامج العمل الصاعدة للجنة التنفيذية واللجنتين الفرعيتين

6- إن هذا القسم يصف بإيجاز كل بند من البنود المنتظمة التي ترد في جدولي أعمال اللجنتين الفرعيتين وجدول أعمال اللجنة التنفيذية ، ويتضمن تقييم لعبء العمل الكامن المتوقع في المستقبل القريب.

اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية

- *تخطيط الأعمال* : بموجب المقرر الذي صدر في الاجتماع الـ 40 . نقل هذا البند إلى جدول أعمال اللجنة التنفيذية.

- *تقييم قدرة البلدان على الامتثال* : على غرار البند السابق ، أن هذه المكونة نقلت إلى جدول أعمال اللجنة التنفيذية أيضاً . وهناك مدى لإجراء تقييم سنوي أقرب إلى التحليل الكمي والكيفي لأداء كل بلد كي يكون ذلك أساساً لتخطيط الأعمال من جانب اللجنة التنفيذية .

- *أرصدة المشروعات* : تم إنابة المسؤولية بمقرر صدر في الاجتماع الـ 40 إلى الأمانة والوكالات المنفذة ، مع إبلاغ النتائج إلى اللجنة التنفيذية . ومن المقترح جعل ذلك الإبلاغ جزءاً من أنشطة الأمانة في المستقبل .

- *التأخيرات في تنفيذ المشروعات* : هذا بند دائم في جدول أعمال من اجتماعات اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية . ويستغرق هذا البند في المعتاد وقت طويلاً جداً في اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية ، كي تنظر في كل مشروع على حدة كي تبت في هل ينبغي إلغاء أو عدم إلغاء المشروعات التي فيها تأخير . وكان من الأدوات الفعالة في الرصد تحريك تنفيذ المشروعات إلى الأمام . بيد أنه يمكن التوقع أن عبء المشروعات التي فيها تأخيرات سوف يتناقص كلما تم إنجاز مشروعات جارية وكلما تناقص عدد المشروعات القائمة بمفردها التي تقدم إلى اللجنة . وهناك حاجة إلى الاستمرار في رصد المشروعات الجارية حتى إتمامها . بيد أنه قد يكون من الأفضل من الناحية الإنتاجية أن يطلب من الأمانة ومن الوكالات المنفذة أن تعالج موضوع التأخيرات في المشروعات الفردية طبقاً للسياسات والإجراءات الموضوعة ، واللا تسترعي انتباه اللجنة التنفيذية إلا إلى التأخيرات في تنفيذ المشروعات ، التي قامت الأمانة والوكالات المنفذة بتحليها فوجدت أن له وقعاً جوهرياً على امتثال البلدان المعنية ، وفي الحالات التي يقتضي فيها الأمر إستصدار مقرر أو تأكيد للإلغاء . من شأن ذلك أن يخفض الوقت الذي لابد أن تخصصه اللجنة التنفيذية لرصد المشروعات في اجتماعاتها . كما من شأنه أن يوفر سياقاً لمعالجة موضوع التأخيرات والإلغاءات . ويبدو أن هناك حاجة إلى تسجيل إلغاءات المشروعات في كل اجتماع ، ولذا فمن المقترح إدراج مشروع إلغاء المشروعات تحت بند النظر في تقارير تنفيذ المشروعات الجارية ، شاملة الخطط القطاعية والخطط الوطنية .

- *التقارير المرحلية* . أن التقارير المرحلية هي أداة لرصد التنفيذ ركزت في بداية الأمر على المشروعات الفردية . وهي تستغرق في المعتاد وقتاً طويلاً جداً اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية كي تنظر في التقرير المرحلي المجمع الذي تعده الأمانة ، والتقارير التي تعدها كل وكالة منفذة ، ويحدث أحياناً ازدواجية بين هذه التقارير . وتكوين محفظة الصندوق المتعدد الأطراف آخذاً في التغير . ولا يزال عدد المشروعات القائمة بذاتها كبيراً ومن المرجح أن يكون دائماً عددها أكبر من مجموع خطط الإزالة المتعدد السنوات وخطط إدارة غازات التبريد (خاغت)، بيد أنه ، من حيث قيام هذه الخطط بتمكين البلدان من تحقيق الامتثال ومن حيث مستوى الإلتزام المالي على عاتق اللجنة التنفيذية

، سيكون ثقل هذه الخطط أكبر من ثقل المشروعات القائمة بذاته .وتتضمن أيضاً دلائل هامة على إداء البلدان المختلفة . والخاغت الخاصة بالبلدان ذات الاستهلاك المنخفض هي في معظم الحالات المشروعات الوحيدة لإزالة الـ CFC في كل من هذه البلدان ، ولذا فهي الأداة الوحيدة للقيام البلد بتنفيذ إلتزاماته الخاصة بالامتثال في مجال الـ CFC . والشروط التي توافق بها اللجنة التنفيذية على الخاغت تقتضي تقديم تقرير مرحلي سنوي إلى اللجنة التنفيذية ، على الرغم من أنه من غير المتوقع اعتماد أي تمويل . وهذا صحيح أيضاً بالنسبة لكثير من مشروعات بروميد الميثيل الجارية . أن التقارير المرحلية الخاصة ببروميد الميثيل ترد في الوقت الحاضر غير أن عدد التقارير المقدمة بشأن الخاغت الجارية قليل جداً . وهذه التقارير يمكن ، إذا تم تنسيقها مع تقارير أخرى من البلدان مثل تقارير التعزيز المؤسسي ، يمكن أن تكون أداة هامة لرصد الوضع القائم في الإزالة في البلدان المعنية .

ومن ناحية أخرى فبالنسبة لعدد من البلدان ذات الاستهلاك العالي ، وافقت اللجنة التنفيذية على أكثر من خطة إزالة واحدة متعدد السنوات بل وافقت على عدة خطط من هذا القبيل في بعض الحالات . وبينما من المهم رصد أداء كل من هذه الخطط على حدة ، إلا ان الرصد الفردي لا يعطي صورة شاملة للبلد كله لتقييم الطريقة التي يفي فيها البلد بمقتضيات الامتثال الوطني . أما إجراء تجميع للأمور على مستوى البلد كله فمن شأنه أن يوفر هذه الصورة الشاملة . والخطط المتعددة السنوات ممولة سنوياً على أساس أداء السنة السابقة . بيد أنه لا توجد في الوقت الحاضر معايير موحدة لتقييم الأداء ، مثل مستوى استقلال الجهة القائمة بالتحقق من الأداء ، وسلطة تلك الجهة والإجراءات والمنهجيات للقيام بالتقييم ، ومستوى التفاصيل المطلوب النظر فيها والابلاغ عنها ، واعتبارات أخرى . ونشاط رصد مستوى المشروعات لا يتضمن في الوقت الحاضر رصد الخطط المتعددة السنوات ، على الرغم من أن خطوة استهلالية لرفع مستوى الرصد إلى المستوى الوطني كله قد أدخلت في أخر تقرير مرحلي مجمع مقدم إلى الاجتماع الـ 40 .

ولذا هناك مزيد من المتسع لرفع مستوى الرصد الحالي لتنفيذ المشروعات ، لتوفير مزيد من التقارير الكيفية والتحليلية كي تنظر فيها اجتماعات اللجنة التنفيذية . وبدلاً من التقارير المرحلية المستقلة من الأمانة ، ومن كل من الوكالات المنفذة ، يمكن تقديم تقرير تجميعي واحد عما أحرز من تقدم على مستوى الأقطار ، تعده الأمانة في تشاور مع الوكالات المنفذة . وسوف يعتمد ذلك التقرير التجميعي على تحليل قواعد البيانات التي لدى الأمانة وعلى مدخلات ميدانية من الوكالات المنفذة . وسوف يبذل في هذه الحالة جهد مباشر لإيجاد معايير لتقييم تقرير الأداء السنوي للخطط المتعددة السنوات . وسيوفر التقرير المرحلي المعادة هيكلته المدخل الجوهري لتقييم إمكانيات الامتثال لدى البلدان المختلفة وهي الامكانيات اللازمة لتخطيط الأعمال من جانب اللجنة التنفيذية .

- *حسابات الصندوق المتعدد الأطراف* :هذا بند قياسي موحد ، ويسير على خط مستقيم ولا يثير في المعتاد قضايا معقدة أو تقتضي زمناً طويلاً .

- *الميزانية المقترحة لأمانة الصندوق* : هذا بند مماثل للبنود السابقة ويعالج في المعتاد على خط مستقيم ليس فيه إلتواءات .

- *تقارير التقييم المقدمة من الموظف الكبير المسؤول عن الرصد والتقييم* : هذا بند يثير من قبل مناقشات هامة ويستغرق في المعتاد حوالي ساعتين في كل اجتماع من اجتماعات اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية . ويمكن أن يكون لهذا البند مزيد من الأهمية عندما يبدأ الموظف المسؤول الكبير المشار إليه

النظر في تعمق في بعض المجالات المشتركة بين عدة قطاعات أو في حالة بعض البلدان التي قد يبدو فيها أن برامج الازالة لا تقوم بالأداء الذي كان مخططاً له .

7- نظراً لما سبق ، يبدو أن هناك متسعاً لتنسيق وترشيد جدول الأعمال الحالي للجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية، ومتسعاً لتطوير التقرير المرحلي من الرصد على مستوى المشروعات إلى الرصد لأداء البلد بأجمعه . وفي هذا السياق ، يمكن أن يعاد تنظيم عدة بنود ترد في الوقت الحاضر في جدول أعمال اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية ويتيح ذلك للجنة التنفيذية أن تركز اهتمامها على البلدان ، التي يبدو من التحليل الذي قامت به الأمانة والوكالات المنفذة ، أنه يحوق بها خطر عدم تحقيق النتائج التي كانت مزمعة .

اللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات

- *نظرة عامة إلى القضايا التي تم تبينها خلال استعراض المشروعات :* إن هذا البند كان يستغرق في المعتاد وقتاً طويلاً جداً بسبب وفرة عدد قضايا الناحية التقنية والسياسية والتكاليف الإضافية التي يتم تبينها . غير أن الاتجاه سار نحو تناقص عدد هذه القضايا ، الناجمة عن اقتراحات المشروعات ، ومن الأرجح أن يستمر هذا الاتجاه التنازلي .

- *التعاون الثنائي :* إن اقتراحات المشروعات المقدمة من البلدان المانحة وعدد المشروعات قد أخذ في التزايد المطرد خلال السنوات . والاتجاه الحالي هو أن هذه الطلبات أخذة أيضاً في التحرك نحو خطط إزالة متعددة السنوات وينبغي أن تديرها أما الوكالات الثنائية وحدها أو تديرها بالتشارك مع واحدة أو أكثر من الوكالات المنفذة .

- *برامج العمل والتعديلات عليها :* أن أكثر من 90 في المئة من العمل هنا هو عبارة عن طلبات لإعداد مشروعات وهو كان يستغرق في المعتاد وقتاً طويلاً جداً من اللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات . غير أنه حدث تناقص كبير في عدد هذه الطلبات منذ التحول عن المشروعات الفردية إلى خطط الإزالة المتعددة السنوات . ولا تقدم في الوقت الحاضر إلا بضعة مشروعات فردية للمساعدة التقنية .

- *برامج المساعدة على الامتثال وبرامج العمل لدى اليونيب :* سيظل مستوى هذا النشاط كما هو . ويواصل اليونيب تقديم مقترحات للأنشطة الفردية في معظم الاجتماعات ، بالإضافة إلى برنامجه الخاص بالمساعدة على الامتثال .

- *المشروعات الاستثمارية :* إن هذا البند يستغرق قدراً كبيراً من طاقة اللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات ومن وقتها. بيد أن عبء العمل أخذاً في التناقص ، بسبب تناقص عدد المشروعات الفردية القائمة بذاتها ، كما أن القضايا التي تعترض طريق الموافقات اصبحت أقل . بيد أن خطط الإزالة المتعددة السنوات قد أدخلت فئة جديدة من المشروعات الاستثمارية في محفظة الاستثمار التي تقوم اللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات بإستعراضها بمفردها في كل اجتماع من اجتماعاتها . وبالإضافة إلى ذلك فإن اللجنة الفرعية تنظر في شرائح التمويل السنوية للخطط المتعددة السنوات ، المقدمة على شكل تقارير أداء سنوية وخطط تنفيذ . وحيث أن هذه التقارير والخطط تقتضي موافقة صريحة على التمويل من اللجنة التنفيذية فهي تعالج في الوقت الحاضر بطريقة مماثلة لمعالجة المشروعات الاستثمارية الفردية . وسوف تحل محل المشروعات القائمة بذاتها ، كي تصبح هي الجزء الأكبر من محفظة مشروعات الصندوق .

هناك في الوقت الحاضر 37 خطة جارية متعددة السنوات ، مطلوب أن تعتمد لها شرائح تمويل سنوية . ومن هذا العدد يوجد 26 خطة هي خطط قطاعية و11 هي خطط إزالة وطنية . وإذا صح افتراض أن كل بلد من بلدان المادة 5 من غير ذات الاستهلاك المنخفض سيكون له أما خطة إزالة للـ CFC وطنية أو عدد من الخطط القطاعية ، سيكون ثمة على الأقل 30 خطة أخرى متعدد السنوات ينبغي إضافتها ، مما يجعل الخطط المتعددة السنوات لا يقل عددها عن 67 خطة . ولا يشمل هذا الرقم الخطط القطاعية الإضافية التي ستقدم بالنسبة لـ ODS أخرى مثل الـ CTC وبروميد الميثيل . ومع افتراض أنه يوجد تقريباً ثلث هذه الخطط تقدم طلباتها للحصول على شرائح تمويل سنوية لكل اجتماع من الاجتماعات الثلاثة التي تعقدها اللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات ، سيكون ثمة حوالي 20 أو 25 طلباً أمام كل اجتماع . وإذا افترض من جديد أن الاتجاه الحالي التنازلي في المشروعات الاستثمارية القائمة بذاتها سيستمر ، فإن استعراض واعتماد 25 شريحة تمويل سنوية يكون عبءاً معقولاً بالقياس إلى استعراض أكثر من 80 مشروعاً قائماً بذاته في كل اجتماع كما كان الأمر في الماضي .

وبالإضافة إلى الخطط المتعددة السنوات هناك حوالي 77 خاغت جارية (أو تحديثات للخاغت) بالنسبة للبلدان ذات الاستهلاك المنخفض . بيد أنه ليس لهذه الخطط طلبات تمويل سنوية ولذا فهي لا تسهم بانتظام في عبء العمل الواقع على اللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات .

8- ومجمل القول أن جدول أعمال اللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات سيظل كما هو : بيد أنه ، سيكون هناك استمرار في التخلص من اثنين من أزحم البنود هما برامج العمل /التعديلات على برامج العمل والمشروعات الاستثمارية القائمة بذاتها ، حيث أن أعدادها تتناقص . والقضايا السياسية سوف يستمر نشوءها غير أنه يمكن توقع أن تتناقص مرات هذا النشوء . وطلبات التمويل السنوية الواردة من الخطط المتعددة السنوات سيرجح أنها ستشغل الفراغ الذي سينشئه تناقص ذلك النشوء في جدول أعمال اللجنة الفرعية .

جدول أعمال اللجنة التنفيذية

9- إن جدول أعمال اللجنة التنفيذية يتضمن بنوداً ترداديـة مثل أنشطة الأمانة والوضع القائم في الاسهامات في الصندوق والمصروفات من الصندوق وتقرير اللجنة التنفيذية إلى اجتماع الأطراف والبرامج القطرية بالإضافة إلى التقارير من اللجنتين الفرعيتين للرصد والتقييم والمالية ولاستعراض المشروعات . ويتضمن جدول الأعمال ايضاً بنود غير ترداديـة، هي في معظمها قضايا سياسية ينبغي أن تنظر بها اللجنة التنفيذية . وتتراوح هذه القضايا ما بين القضايا التي من قبيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وقطاع الإنتاج والإقراض الميسر في السنوات الأولى ، وبين التخطيط الاستراتيجي للصندوق المتعدد الأطراف في الماضي القريب . وهذه البنود غير الترداديـة سوف تستمر في جدول أعمال المستقبل بحيث أن قضايا جديدة سوف تنجم . وغير أنه من المرجح جداً أن عددها سيتناقص . ونتيجة لهذا التناقص في البنود غير الترداديـة ، فإن جداول أعمال الاجتماعات التي عقدتها أخيراً اللجنة التنفيذية أصبحت أقل خضوعاً لهيمنة تقارير اللجنتين الفرعيتين عليها .

تقييم اقتراحات إعادة الهيكلة

10- أن التقييم الوارد في القسم السابق عن برامج العمل المتطورة المقدمة إلى اللجنة التنفيذية وإلى لجنتيها الفرعيتين فيه أساساً للنظر في الاقتراحين لإعادة هيكلة عمل هذه الهيئات . والنظر في هذا الموضوع سيتبع المعايير الآتية :

- *الكفاءة* : أرجحية رفع موارد اللجنة التنفيذية إلى المستوى الأمثل لاستكمال جدول أعمال اللجنة التنفيذية في أسبوع من خمسة أيام ، على افتراض أن المدة الحالية لاجتماع اللجنة التنفيذية سوف تستمر .

- *المشاركة في صنع القرار* : إمكانية إتاحة فرصة مكافئة لكل عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية للمشاركة في المناقشات وصنع القرارات .

- *تفادي الازدواجية* : تلصيق تنسيق دفقات العمل وترشيدها .والتركيز على القضايا الأساسية العالية المستوى .

- *التصحيح اللازم* : إمكانية تخفيض عدد التصحيحات اللازمة للتحرك من النظام الحالي إلى نظام جديد .

إلغاء اللجنتين الفرعيتين

11- بموجب هذا الاقتراح ستتولى اللجنة التنفيذية نفسها جدول الأعمال الحالي للجنة الفرعية لاستعراض المشروعات وما يتبقي من جدول أعمال اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية ، بعد أن يعاد إلى اللجنة التنفيذية اختصاص النظر في تخطيط الأعمال وتقييم أداء البلدان . والانتقال الاستراتيجي من تمويل المشروعات الفردية إلى خطط قطاعية /وطنية للإزالة يقتضي نظرة عامة وتوجيهات أقرب إلى الناحية الاستراتيجية تصدرها اللجنة التنفيذية لتخطيط الأعمال والموافقة على المشروعات والإشراف على البرنامج ، وتتيح للجنة التنفيذية إمكانية استئناف مسؤولياتها في ممارسة الإدارة بوصفها هيئة واحدة. وبتحقيق الإدماج بين اللجنتين الفرعيتين ، يجوز أن تنتهز اللجنة التنفيذية الفرصة لإعادة تنسيق إجرائتها ولتمكين جميع أعضاءها من المشاركة المتساوية في المناقشات وفي البت في القضايا ذات الأهمية .

12- قد يستغرق الأمر وقتاً أطول للبت في أي بند من بنود جدول الأعمال ، حيث أن عدد الأعضاء المشاركين في كل مناقشة سيكون أكبر ، بيد أن بعد صدور المقرر سيكون احتمال إعادة فتح باب المناقشة أقل وهي إعادة تحدث أحياناً في المداولات المتعلقة بتقارير اللجان الفرعية على الرغم من أن السياسة العامة تقتضي عدم فتح هذا الباب . والاقتراح لا يقتضي أي تصحيح للإجراءات الموجودة حالياً ، ويمكن أن ينشط الإجراءت المعمول بها المنطوية على عقد اجتماعات لأفرقة عاملة غير رسمية لمساعدة الرئيس في التصدي لأي قضايا معقدة أو تستغرق وقت طويلاً حسب مقتضي الحال .

13- إن تقييم القسم السابق يدل على أن هناك متسعاً لتنسيق وترشيد جدول أعمال اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية . ومما له صلة بالأمر أيضاً أن يتذكر المرء أن البندين اللذين يستغرقان وقت طويلاً في جدول أعمال اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية وهما بند تخطيط الأعمال والتقارير المرحلية عن المشروعات ، لا يحدثان في الاجتماع نفسه بل يحدث البند الأول في أول اجتماع في السنة بينما يحدث البند الثاني في الاجتماع الثاني . ومع افتراض أن بعض البنود يمكن إعادة تنظيمها كما سبق مناقشة ذلك في القسم الوارد أعلاه ، إلا أنه من المرجح جداً أن اللجنة التنفيذية تستطيع أن تتم النظر في جدول الأعمال الحالي للجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية في كل من الاجتماعات الثلاثة التي تعقد سنوياً وذلك خلال يوم عمل واحد .

14- إن التحليل يدل على أن اللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات سوف تشهد تناقصاً مستمراً في عدد طلبات التمويل بالنسبة لكلا برامج العمل والمشروعات القائمة بذاتها ؛ وبيد أنه قد أضيفت 37 خطة سارية متعددة السنوات لعمل استعراضاً للمشروعات ، وتستطيع اللجنة أن تستوعب حتى 80 من هذه الخطط عند الموافقة عليها جميعاً . بيد أنه ، حيث أن هذه الخطط مقدمة على ثلاثة اجتماعات ، فإن عدداً أقصي يبلغ حوالي 30 خطة يمكن تقديمه في كل اجتماع . ومع افتراض أن اللجنة التنفيذية ستحتفظ بالمعدل الحالي في تصريف الأعمال الخاصة باللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات ، فإنها ستكون على الأرجح قادرة لإنجاز جدول أعمال تلك اللجنة في يوم ونصف .

15- أن اللجنة الفرعية يمكن أن تستعمل يوماً ونصف للتصدي لبقية البنود الترادية وأي بنود غير ترادية تواجهها اللجنة في الوقت الحاضر . وذلك يترك يوماً خامساً متبقياً لإعداد التقرير واعتماده . وفي سبيل المساعدة على تصور عبء العمل كما هو منصوص ، يتضمن المرفق الأول بيان تصويرياً لجدول أعمال للجنة التنفيذية . وبالإضافة إلى ذلك سوف يكون هناك وفر قدره نصف يوم تستعمله في الوقت الحاضر اللجنتان الفرعيتان لاعتماد تقريرهما ، قبل أن تعتمدها من جديد اللجنة التنفيذية .

<u>الابقاء على اللجنتين الفرعيتين</u>

الابقاء على الوضع القائم

16- بموجب اقتراح الحفاظ على اللجنتين الفرعيتين ، سيكون أحد الخيارات هو الحفاظ على الوظائف وشروط التكليف الحالية للهيئتين الفرعيتين ، حيث ذلك يبدو أنه الطريق الأسهل للتصرف . بيد أنه ، بعد أن تقرر اللجنة التنفيذية نقل الموضوعين الهامين من الناحية الاستراتيجية وهما تخطيط الأعمال وتقييم أداء الأقطار ، من اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية إلى جدول أعمالها من جديد ، فإن ذلك يخفض فعلاً من مسؤولية تلك اللجنة الفرعية بتصريف أمور التبليغ المرحلي وأمور برامج التقييم . غير أنه ، من ناحية أخرى ، فإن الممارسة المعمول بها حالياً في اللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات ، على افتراض أن مسؤولية كلتا العمليتين اللتين هما استعراض تقرير التحقق والموافقة على الشرائح السنوية للخطط الجارية المتعددة السنوات سوف يزيد من اختلال التوازن لعبء العمل بين اللجنتين الفرعيتين . ولا يمثل ذلك تخصيصاً فعال لموارد الصندوق المتعدد الأطراف . كما أنه سيحرم أعضاء اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية من فرصة المشاركة في استعراض الخطط المتعدد السنوات والبت بشأنها ، بينما هي أهم جزء في أعمال الصندوق في السنوات القادمة ، لأن سياسة اللجنة التنفيذية هي عدم إعادة فتح باب المناقشة وباب توصيات اللجنتين الفرعيتين في الجلسات العامة .

17- من الواضح أن الحفاظ على الوضع القائم لن يسفر عن استعمال فعال لموارد اللجنة التنفيذية ، وعن مشاركة وافية من جميع الأعضاء في صنع القرار .

18- وإذا كان خيار الحفاظ على الوضع القائم لا يؤدي إلى جميع النتائج المنشودة ، فيكون من الأفضل الأخذ بحل بديل ينطوي على أقل قدر ممكن من التغير . وفي هذه الحالة توجد الخيارات الآتية :

مسؤولة مستقلة عن إدارة الخطط المتعدد السنوات ***الجارية في الوقت الحاضر***

19- بتطبيق شروط التكليف الحالية للجنتين الفرعيتين ، يمكن أن تقوم اللجنة التنفيذية بفصل إدارة الخطط الحالية المتعدد السنوات إلى جزأين وأن تعهد برصد أداء الخطة إلى اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية ، وبالموافقة على شريحة التمويل للعام القادم إلى اللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات . وعلى حين أن هذا

الفصل يتبع الشروط الحالية للتكليف الصادر إلى اللجنتين الفرعيتين من حيث المبدأ ، ويساعد في تحقيق التوازن بين عبئ العمل ، إلا أنه له عيوباً تشغيلية ، لأن هذه الخطط مصممة على نحو يجعل التحقق من الأداء مطلباً مسبقاً للإفراج عن شريحة التمويل التالية . وفصل الرصد عن تقييم الأهلية للتمويل إنما يكون أمراً مصطنعاً ويمكن أن يؤدي إلى ازدواجية وإلى نقص في التنسيق في عملية صنع القرار .

وضع إدارة الخطط الحالية المتعددة السنوات على جدول أعمال الرصد والتقييم والمالية

20- هناك 37 خطة قطاعية / وطنية متعددة السنوات يجرى تنفيذها حتى يوليه 2003 ومفتاح إدارة هذه الخطط هو رصد إلتزامها بأهداف تخفيض الـ ODS الواردة في الاتفاقات الخاصة بكل من تلك الخطط . وهذا النشاط يتمشى مع التكليف الصادر إلى اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية للاشراف على البرامج . وبالإضافة إلى ذلك هناك حوالي 77 خاغت جارية في البلدان ذات الاستهلاك المنخفض ومشروعات بروميد الميثيل التي من الإجباري تقديم تقارير مرحلية عنها على فترات منتظمة على الرغم من عدم توقع أية تمويل جديد لها . وهذان الجانبان يمثلان عبء عمل كبيراً للرصد والتقييم والمالية ، موزعاً على ثلاثة اجتماعات ، وقد يكون من شأنه أن يصحح اختلال التوازن الذي ينشأ عن تحريك تخطيط الأعمال بإخراجه من جدول أعمال اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية .

21- في هذه الأثناء يمكن للجنة الفرعية لاستعراض المشروعات أن تستمر في عملها على جدول الأعمال الموجود ، وتوافق على خطط إزالة الـ CFC الوطنية والخطط القطاعية المتبقية ، بالنسبة للعدد البالغ قدره حوالي 30 من البلدان ذات الاستهلاك العالي وللخاغت والخطط الختامية لإدارة شؤون الإزالة ، بالنسبة لحوالي من 30 من البلدان ذات الاستهلاك المنخفض .

22- من شأن هذا الخيار أن يكون هو الخيار الأمثل لاستعمال موارد اللجنة التنفيذية ، وللحفاظ على التقسيم الحالي لعبء المسؤولية بين اللجنتين الفرعيتين ، بما يتمشى وخطوط الموافقة على المشروعات والإشراف على البرنامج . ومن شأنه أيضاً أن يكفل تقاسم المسؤولية بين اللجنتين الفرعيتين عن الخطط المتعددة السنوات . وليس ينشئ ذلك أي ازدواجية حيث أن اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية ستتحمل المسؤولية الكاملة على هذه الخطط الجارية وعن التحقق من الأداء وعن التوصية بالموافقة على برنامج العمل السنوي .

23- بيد أن شروط تكليف اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية تقتضي إعادة النظر فيها بما يسمح لها بالتوصية بتمويل برامج العمل السنوية لتلك الخطط . ويتضمن المرفق الثاني بياناً بشروط التكليف المعاد النظر فيها المطلوب صدورها للجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية لتسهيل إدراج هذا الهدف .

24- أن هذا الخيار يصحح الاختلال الحالي في التوازن بين عبء العمل الواقع على عاتق كل من اللجنتين الفرعيتين . غير أنه يبدأ أيضاً في إنشاء اختلال آخر في التوازن بين الهيئتين ، سيظهر بعد مضي سنة أو سنتين لأن الاستمرار في الموافقة على البرامج المتعددة السنوات المتبقية سيخفض تدريجياً من عبء العمل الواقع على كاهل اللجنة الفرعية لاستعراض المشروعات وينقل هذا العبء إلى كاهل اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية .وعندئذ قد يكون الآوان قد آن للنظر في أدماج اللجنتين الفرعيتين من جديد في اللجنة التنفيذية . وبهذا المعني فإن الخطوة الجارية إنما تكون خطوة وسيطة نحو خطوة نهائية .

النتائج المستخلصة

25- قامت الأمانة بتحليل الاقتراحين بإعادة هيكلة عمل اللجنة التنفيذية ولجنتيها الفرعيتين ، واستخلصت ما يلي :

26- أن اقتراح إلغاء اللجنتين الفرعيتين قابل للتنفيذ . غير أن هناك حاجة إلى تنسيق وترشيد بعض البنود في جدول الأعمال الحالي للجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية . ومن شأن ذلك أن يسهم أيضاً في تحقيق مزيد من الكفاءة إذا استطاعت أمانة الصندوق والوكالات المنفذة أن تضع معايير لرصد وتقييم تقارير الأداء عن الخطط المتعددة السنوات .

27- من الممكن أيضاً استبقاء اللجنتين الفرعيتين والحفاظ على توازن في عبء العمل بين الهيئتين ، مع تخفيض الازوداجية إلى الحد الأدنى الممكن بشرط أن توضع عمليات الرصد وخطط الإزالة الجارية المتعددة السنوات على جدول أعمال اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية . وفي سبيل تنفيذ هذه التصحيح لابد من إعادة النظر في شروط تكليف اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية . ومن المرجح أن هذا الاقتراح يمثل خطوة وسيطة مدتها سنة أو سنتين . وعندما توافق اللجنة التنفيذية على جميع الخطط المتبقية من قطاعية/وطنية للإزالة ، لجميع البلدان ذات الاستهلاك العالي ، سيكون الأوان قد آن للنظر في إلغاء اللجنتين الفرعيتين وإعادة عبء العمل إلى جدول أعمال اللجنة التنفيذية ذاته .

28- أن الخطوة الوسيطة يمكن أن توفر المتسع اللازم لتنفيذ تنسيق بعض البنود الواردة في الوقت الحاضر في جدول أعمال اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية ، ولوضع المعايير لرصد الأداء وتقييم برامج العمل السنوية في الخطط المتعددة السنوات . ومن شأن ذلك أن يكون تحضيراً جيداً للانتقال إلى دمج نهائي للجنتين الفرعيتين إذا شاءت اللجنة التنفيذية أن تأخذ بهذا الخيار .

المرفق الأول

جدول أعمال تصويري للجنة التنفيذية لاقتراح إعادة الهيكلة الخاصة بإلغاء اللجنتين الفرعيتين

مع افتراض أن النظام المعمول به حالياً المتمثل في عقد ثلاثة أجتماعات في السنة سوف يستمر ، وأن الدورة السنوية للأعمال ستبقى بدون تغير ، فإن جداول أعمال الاجتماعات الثلاثة للجنة التنفيذية يمكن إعادة تنظيمها على النحو الآتي . وهناك شروح مقدمة كلما أقتضي الأمر .

أول اجتماع في السنة

1- افتتاح الاجتماع

2- شؤون تنظيمية :

(أ) إقرار جدول أعمال

(ب) تنظيم العمل

3- أنشطة الأمانة (الأرصدة المالية المعادة من المشروعات التي إتمت أو إلغيت ، سوف تدرج تحت هذا البند)

4- الوضع القائم في الاسهامات في الصندوق والمصروفات من الصندوق

5- تقارير التقييم (مقدمة من الموظف الكبير المسؤول عن الرصد والتقييم)

6- تخطيط الأعمال في عام ... (العامل الجاري)

(أ) خطة أعمال الصندوق المتعدد الأطراف

(ب) خطط أعمال الوكالات :

(1) الوكالات الثنائية

(2) اليوئنديبي

(3) اليونيب

(4) اليونيدو

(5) البنك الدولي

7- برامج عمل عام ....

(أ) برنامج عمل اليونيب؛

(ب) اليوئنديبي ؛

(ج) اليونيدو ؛

(د) البنك الدولي .

8- النظر في المشروعات الجارية شاملة الخطط القطاعية وخطط الإزالة الوطنية وخطط إدارة غازات التبريد :

(أ) القضايا التي تم تبينها خلال استعراض المشروعات ؛

(ب) الخطط القطاعية وخطط الإزالة الوطنية وخطط إدارة غازات التبريد (خاغت)

(ج) تقارير عن تنفيذ المشروعات التي تقتضي التبليغ عنها (يشير ذلك إلى الخاغت ، ومشروعات بروميد الميثيل وبعض خطط الإزالة المتعددة السنوات ، المطلوب تقديم تقارير مرحلية عما تحرزه من تقدم على الرغم من عدم توقع أي تمويل) ؛

(د) تقرير عن إلغاء المشروعات .

9- النظر في طلبات جديدة للتمويل :

(أ) نظرة عامة إلى القضايا التي تم تبينها في استعراض المشروعات ؛

(ب) التعاون الثنائي ؛

(ج) المشروعات الاستثمارية .

10- البنود غير الترادية حسب مقتضي الحال .

الاجتماع الثاني في السنة

1- افتتاح الاجتماع

2- شؤون تنظيمية :

(أ) إقرار جدول أعمال

(ب) تنظيم العمل

3- أنشطة الأمانة (الأرصدة المالية المعادة من المشروعات التي إتمت أو إلغيت ، سوف تدرج تحت هذا البند)

4- الوضع القائم في الاسهامات في الصندوق والمصروفات من الصندوق

5- التبليغ عن التقدم المحرز حتى 31 ديسمبر من عام ... (العام السابق) :

(أ) تقرير تجميعي من الأمانة والوكالات المنفذة ؛

(ب) تقييم التنفيذ لخطة الأعمال عن عام ... (تقييم أداء الوكالات المنفذة في عام ... –1)

6- تقارير تقييم (مقدمة من الموظف الكبير المسؤول عن الرصد والتقييم) .

7- النظر في المشروعات الجارية ، شاملة الخطط القطاعية وخطط الازالة الوطنية وخطط إدارة غازات التبريد .

(أ) القضايا التي تم تبينها خلال استعراض المشروعات ؛

(ب) الخطط القطاعية وخطط الإزالة الوطنية والخاغت ؛

(ج) تقارير عن تنفيذ المشروعات التي تقتضي التبليغ عنها (يشير ذلك إلى الخاغت ، ومشروعات بروميد الميثيل وبعض خطط الإزالة المتعددة السنوات المطلوب تقديم تقارير عما تحرزه من تقدم على الرغم من عدم توقع أي تمويل لها) ؛

(د) تقرير عن المشروعات الملغاة .

8- النظر في طلبات جديدة للتمويل .

(أ) القضايا التي تم تبينها خلال استعراض المشروعات ؛

(ب) تعديلات على برامج العمل ؛

(ج) التعاون الثنائي؛

(د) المشروعات الاستثمارية .

9- البرامج القطرية

10- البنود غير الترادية حسب مقتضى الحال

الاجتماع الثالث من السنة

1- افتتاح الاجتماع

2- شؤون تنظيمية :

(أ) إقرار جدول أعمال

(ب) تنظيم العمل

3- أنشطة الأمانة (الأرصدة المالية المعادة من المشروعات التي إتمت أو إلغيت ، سوف تدرج تحت هذا البند)

4- الوضع القائم في الاسهامات في الصندوق والمصروفات من الصندوق

5- حسابات الصندوق المتعدد الأطراف عن سنة ... –1 (هذا البند منقول من الاجتماع الثاني للسنة ، للسماح للوكالات المنفذة بتقديم حسابات تمت مراجعتها).

6- الميزانية المقترحة لأمانة الصندوق للسنة التالية .

7- تقارير تقييم (يقدمها الموظف الكبير المسؤول عن الرصد والتقييم) .

(أ) تقارير تقييم .

(ب) مشروع برنامج عمل للرصد والتقييم للسنة التالية .

8- النظر في المشروعات الجارية شاملة الخطط القطاعية وخطط الإزالة الوطنية وخطط إدارة غازات التبريد .

(أ) القضايا التي تم تبينها أثناء استعراض المشروعات ؛

(ب) الخطط القطاعية وخطط الإزالة الوطنية والخاغت ؛

(ج) تقارير عن تنفيذ المشروعات التي تقتضي التبليغ عنها (يشير إلى ذلك إلى الخاغت ومشروعات بروميد الميثيل وبعض خطط الإزالة المتعددة السنوات المطلوب تقديم تقارير عما تحرزه من تقدم على الرغم من أنه غير متوقع أي تمويل لها).

(د) تقرير عن إلغاء المشروعات .

9- النظر في طلبات جديدة للتمويل .

(أ) القضايا التي تم تبينها خلال استعراض المشروعات

(ب) التعاون الثنائي ؛

(ج) المشروعات الاستثمارية .

10- تحديث البرامج القطرية .

11- مساعدة الصندوق والتمكين من الامتثال في عام ... (استعراض عالمي للمساعدة التي إسداها الصندوق ووقعها على جهد البلدان في تنفيذ إلتزاماتها الناشئة عن بروتوكول مونتريال وتبين الأولويات للسنة التالية ، في سبيل إصدار إرشاد عن تخطيط الأعمال) .

12- خطة إزالة دوارة (أي ذات تمويل ذاتي) عن ثلاث سنوات ، بعد تحديثها ، للصندوق المتعدد الأطراف

13- تقرير اللجنة التنفيذية إلى اجتماع الأطراف .

14- البنود غير الترادادية حسب مقتضي الحال .

المرفق الثاني

تعديل لشروط تكليف اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية

1- هذا التعديل يقتضيه مقرر صدر عن اللجنة التنفيذية (المقرر 52/40) ، بنقل النظر في خطط الأعمال وعملية تخطيط الأعمال الخاصة بالصندوق المتعدد الأطراف من اختصاصات اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية إلى اختصاصات اللجنة التنفيذية ذاتها ، والحاجة إلى تمكين اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية من الاضطلاع بالمسؤولية عن النظر في تقارير الأداء وبرامج العمل السنوية والتوصية بها فيما يتعلق بما يجرى في الوقت الحاضر من الخطط القطاعية وخطط الإزالة الوطنية للـ ODS ، وخطط إدارة غازات التبريد .

2- يتعلق التعديل بالفقرة الأخيرة من شروط التكليف الصادرة للجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية المعتمدة في الاجتماع الـ 21 للجنة التنفيذية (مرفق نسخة منها)والكلمات الاتية من الجملة الأولى من الفقرة " خطط الأعمال وعملية تخطيط الأعمال في الصندوق المتعدد الأطراف " ينبغي حذفها والاستعاضة عنها بـ " تقارير إداء وبرامج عمل سنوية بشأن ما هو جار في الوقت الحاضر من الخطط القطاعية وخطط الإزالة الوطنية للـ ODS وكذلك ، حسب مقتضى الحال، . خطط إدارة غازات التبريد " . وينبغي أن تضاف جملة جديدة بعد الجملة الأولي يكون نصها " وعليها أن تقوم بالتبليغ وبوضع توصيات إلى اللجنة التنفيذية عن ذلك " . أما الفقرة الأخيرة حسب تعديلها فيكون نصها كما يلي :

" سوف تعالج اللجنة الفرعية القضايا المتعلقة بالرصد والتقييم للمشروعات المعتمدة وللتقارير المرحلية وتقارير الأداء وبرامج العمل السنوية الخاصة بما يجرى في الوقت الحاضر من خطط قطاعية وخطط إزالة وطنية للـ ODS ، و- حسب متقضي الحال – خطط إدارة غازات التبريد . وستقوم اللجنة الفرعية بالتبليغ وبوضع توصيات إلى اللجنة التنفيذية عن ذلك . وتنقل إلى اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية جميع مسؤوليات اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون المالية التي أنشأها الاجتماع التاسع للجنة التنفيذية " .

تذييل

شروط تكليف اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية

إن اللجنة الفرعية في اجتماعها الحادي والعشرين قررت إنشاء لجنة فرعية دائمة تسمى اللجنة الفرعية للرصد والتقييم والمالية ، تحل محل اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون المالية التي أنشاها الاجتماع التاسع للجنة التنفيذية .

ستكون اللجنة الفرعية لجنة دائمة . وسوف تعين لفترة سنة واحدة تتزامن مع مدة خدمة رئيس اللجنة التنفيذية ونائب رئيسها . ووفقاً للعرف السابق ، ستحدد رئاسة اللجنة الفرعية بقرار من الأعضاء ، وسوف تتناوب الرئاسة بين الأعضاء ما بين اجتماع للأطراف والاجتماع التالي له .

تتكون اللجنة الفرعية من ثلاثة أعضاء من اللجنة التنفيذية من الأطراف العاملة بموجب الفقرة 1 من المادة 5 من البروتوكول وثلاثة أعضاء من الأطراف غير العاملة بموجب تلك الفقرة ، على نحو ما تحدد ذلك المجموعات المعنية بالأمر . وسوف يساعد أمين الخزانة وتساعد الأمانة اللجنة الفرعية في عملها وتشاركان في اجتماعات اللجنة الفرعية . ويمكن دعوة الوكالات المنفذة إلى المشاركة . واللجنة الفرعية مخولة أن تطلب حضور أي وكالة منفذة في أي شئ يشغل بال اللجنة الفرعية .

اللجنة الفرعية هي لجنة مغلقة . ويمكن قبول أعضاء اللجنة التنفيذية كمراقبين بموافقة صريحة من الرئيس . ويمكن ، بموافقة جميع أعضاء اللجنة الفرعية ، أن يقوم الرئيس بدعوة المراقبين إلى الكلام . ويمكن أن يحضر الاجتماع كمراقبين ثلاثة ممثلين عن المنظمات غير الحكومية – منظمة ترشحها الجمعيات غير الحكومية البيئية ومنظمة ترشحها المنظمات غير الحكومية عن الصناعة ومنظمة ترشحها المنظمات غير الحكومية عن المجتمع الإكاديمي – غير أنهم يستطيعون أن يشاركوا في الاجتماع .

ستكون لغة العمل في اجتماعات اللجنة الفرعية هي الأنكليزية .

ستتصدي اللجنة الفرعية للقضايا المتعلقة بالرصد والتقييم للمشروعات المعتمدة وللتقارير المرحلية ولخطط الأعمال ولتصريف تخطيط الأعمال في ظل الصندوق المتعدد الأطراف . وتنقل إلى اللجنة الفرعية بالرصد والتقييم والمالية جميع المسؤوليات اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون المالية التي أنشأها الاجتماع التاسع للجنة التنفيذية .

(المقرر 35/21 ، الفقرة 49 ، في الوثيقة *UNEP/*OzL.Pro/ExCom/21/36) .